المملكة المغربية

وزارة العدل

الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

عرض السيد وزير العدل
بمناسبة ندوة تقديم حصيلة منجزات الوزارة
برسم سنة 2018

المعهد العالي للقضاء 21 دجنبر 2018

باسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

السيدة المثلة الدائمة للإتحاد الاوروبي بالمغرب ،

السيدات و السادة رؤساء و ممثلو المنظمات الدولية و البعثات الدبلوماسية بالمغرب،

السيدان ممثلا المجلس الأعلى للسلطة القضائية و رئاسة النيابة العامة ،

السادة المسؤولون القضائيون ،

السادة مسؤولو الإدارة المركزية لوزارة العدل ،

السيدات و السادة رؤساء و ممثلو جمعيات المجتمع المدني ،

السيدات و السادة ممثلو وسائل الإعلام ،

أيها الحضور الكريم ،

يسعدني أن أتواجد معكم في هذا الموعد السنوي الذي دأبت وزارة العدل على تنظيمه من أجل اللقاء بكم ، و تقديم حصيلة منجزاتها برسم سنة 2018 ، و إطلاعكم على جديد المجهودات المبذولة من طرفها في مجال إصلاح منظومة العدالة ، و تنزيل بنود الإصلاح ، بتعاون و تنسيق مع السلطة القضائية ، و بشراكة مع عدد من الشركاء الوطنيين و الدوليين ، و هي مناسبة أخرى تتاح لنا من أجل تعزيز جسور التعاون و تقوية دعائم التواصل بيننا و بين كل واحدة من القطاعات و المؤسسات و الجمعيات التي تمثلونها .

حضرات السيدات و السادة الأفاضل ،

لقد شكل ورش إصلاح منظومة العدالة واحدا من الأوراش المهيكلة التي دشنها المغرب مع بداية الألفية الثالثة ، و هو ورش يندرج في إطار الإستراتيجية الكبرى للمملكة لبناء دولة الحق و القانون و المؤسسات و توطيد دعائم الشفافية و المصداقية و بناء الديموقراطية الحقة .

و إذا كانت سنة 2017 قد شهدت تحقيق الاستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية وفق ما هو منصوص عليه في دستور المملكة ، فإن جهود وزارة العدل انصبت خلال سنة 2018 على استكمال تنزيل باقي بنود الإصلاح سواء على المستوى التشريعي أو على مستوى الحقوق و الحريات أو على مستوى الرفع من نجاعة أداء المحاكم أو على مستوى تحديث الإدارة القضائية و رقمنة خدماتها أو على مستوى الرفع من القدرة المؤسسية لمنظومة العدالة ، و ذلك ارتكازا على المرجعيات الأساسية التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطبه و رسائله السامية، و لاسيما الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في مؤتمر العدالة الذي انعقد بمدينة مراكش أيام الثاني و الثالث و الرابع من شهر أبريل من سنة 2017 ، حيث دعا جلالته حفظه الله إلى العمل من أجل تعزيز الثقة في القضاء و تطوير العدالة و تحسين أدائها ، و ذلك من خلال تسهيل ولوج أبواب القانون و العدالة و تحديث التشريعات و ملاءمتها للإلتزامات الدولية للمملكة ، مع تيسير البت في القضايا داخل أجل معقول ، فضلا عن ضمان الامن القضائي اللازم لتحسين مناخ الأعمال و دعم فعالية و شفافية الإدارة القضائية باستثمار ما تتيحه تكنولوجيا المعلوميات لتنزيل المحكمة الرقمية .

حضرات السيدات و السادة المحترمون؛

إن الاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية الذي تحقق خلال سنة 2017 ، ونقل سلطات وزير العدل المرتبطة بالإشراف على عمل النيابة العامة للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة، جعل المغرب يدخل غمار تجربة جديدة في مجال العدالة، حيث إن تدبير هذا القطاع أصبح شأنا تتقاسمه السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، إلى جانب المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وفق هندسة تشاركية تنسيقية قائمة على التنسيق والتعاون والتفاهم البناء، كل في حدود اختصاصاته، وبما لا يمس باستقلال السلطة القضائية ويضمن توازن السلط وتعاونها، طبقا للفصل الأول من الدستور.

و اعتبارا للإختصاصات التي احتفظت بها وزارة العدل في ظل المشهد الجديد ، و المتمثلة أساسا في إعداد استراتيجيات و برامج الإصلاح في مجال العدالة و إعداد و تقديم مشاريع النصوص التشريعية و التنظيمية ذات الصلة بقطاع العدل ، و وضع الاستراتيجية المتعلقة بالموارد البشرية والمالية، والتحصيل، والتجهيزات، والبنايات، والتحديث و الرقمنة ، و إعداد سياسة التكوين الأساسي والمستمر والتأهيلي للموارد البشرية ، قضاة و موظفين ، مسؤولين قضائيين و إداريين ، و تتبع سير وأداء الإدارة القضائية بالمحاكم ، و الإشراف على التدبير المالي والإداري للمحاكم ، و إعداد تقارير النجاعة بتنسيق مع المحاكم ، و الإشراف على المهن القانونية والقضائية ، و تدبير التعاون الدولي في ميدان العدالة؛ اعتبارا لكل ذلك فإن تدخلي امام لجنتكم الموقرة سينصب على ستة (06) محاور اساسية ، و هي :

1 - تحديث و تطوير المنظومة القانونية .

2 - تأهيل و تحديث الإدارة القضائية .

3 - الرفع من نجاعة أداء المحاكم .

4 - تخليق منظومة العدالة .

5 - التعاون الدولي في مجال العدالة .

6 - تأهيل الموارد البشرية و دعم العمل الإجتماعي .

أولا : تحديث وتطوير المنظومة القانونية

عملت وزارة العدل، خلال سنة 2018، على استكمال مجهوداتها في مجال تطوير وتحديث المنظومة القانونية سواء في المجال الجنائي أو المدني أو الاجتماعي أو المال والأعمال أو في مجال حماية الملكية العقارية ، وذلك وفق ما أقره الدستور والتزامات

المملكة المغربية على المستوى الدولي، وما نص عليه الميثاق الوطني حول إصلاح منظومة العدالة من توصيات هامة تهم تحديث وتطوير وتجويد المنظومة التشريعية.

1 - في المجال الجنائي :

انصب مجهود الوزارة بخصوص تحديث المنظومة القانونية في المجال الجنائي على الشق المتعلق بالعدالة الجنائية والشق المتعلق بالسياسة الجنائية.

فعلى مستوى تحديث المنظومة القانونية في مجال العدالة الجنائية، عملت وزارة العدل على إعداد العديد من مشاريع القوانين ذات الصلة بمجال العدالة الجنائية بهدف تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات ومراجعة السياسة الجنائية وإصلاح سياسة التجريم والعقاب، وذلك بما يعزز ضمانات المحاكمة العادلة ويرتقي بأداء العدالة الجنائية إلى المستوى المطلوب ونخص هنا بالذكر :

أ - إعداد مشروع قانون المسطرة الجنائية ، الذي تمت إحالته على الامانة العامة للحكومة بتاريخ 29 دجنبر 2017 ، و نتوقع أن تتم إحالته في الأسابيع القليلة المقبلة على انظار البرلمان لاستكمال مسطرة المصادقة ويتضمن هذا المشروع العديد من المستجدات يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- تأكيد مجموعة من المبادئ المتعارف عليها دوليا في مجال المحاكمة العادلة، خاصة تلك الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛
- مراجعة الضوابط القانونية للوضع تحت الحراسة النظرية.

- ترشيد الاعتقال الاحتياطي.
- وضع آليات للوقاية من التعذيب.
- تعزيز المراقبة القضائية على عمل الشرطة القضائية؛
- تعزيز حقوق الدفاع سواء خلال مرحلة البحث والتحري أو التحقيق.
- ضمان نجاعة آليات العدالة الجنائية وتحديثها ؛
- اعتماد الوسائل العلمية والتقنية في الإجراءات.
- إعادة النظر في بعض قواعد الاختصاص؛
- تعزيز التدابير الرامية إلى حماية الأحداث؛
- تخصيص موضوع تنفيذ العقوبات بعدة مستجدات .
- مراجعة المقتضيات القانونية المتعلقة بالسجل العدلي .

ب - مواصلة مناقشة مشروع القانون الجنائي :

يتعلق الأمر بمشروع قانون رقم 10/16 المعروض على انظار لجنة العدل و التشريع و حقوق الانسان بمجلس النواب ، و الذي قطعنا فيه أشواطا مهمة في المناقشة التفصيلية ، و نتوقع ان تتم المصادقة عليه خلال الدورة الخريفية الحالية ، وقد تضمن هذا المشروع عددا من المقتضيات والتدابير التي استهدفت مراجعة سياسة التجريم والعقاب وإرساء سياسة عقابية ناجعة.

ج - وضع مشروع قانون تنظيم الطب الشرعي :

يتعلق الامر بمشروع قانون يحمل رقم 77.17 بتنظيم ممارسة مهام الطب الشرعي، تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 20 شتنبر 2018 و تمت إحالته على انظار مجلس النواب مؤخرا قصد استكمال مسطرة المصادقة.

و هو يأتي في سياق تعزيز آليات العدالة الجنائية ببلادنا ، ويجسد حرص وزارة العدل على الانخراط البناء في دينامية تحديث وتطوير المهن المساعدة للقضاء.

و يهدف هذا المشروع إلى وضع إطار قانوني متكامل لممارسة مهام الطب الشرعي ، مع الحرص على إعطاء مصداقية أكبر للشواهد وتقارير الخبرة الطبية التي تعرض على القضاء، وهو ما سيساهم في تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة وتطويرها، كما يروم أيضا توحيد ممارسة مهام الطب الشرعي ببلادنا والرفع من مستوى العاملين بهذا المجال، بغية تشجيع الإقبال على هذا التخصص بالجامعات المغربية .

د - وضع إطار قانوني لتغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم:

يتعلق الأمر بمشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم المادتين 66 و460 من قانون المسطرة الجنائية ، تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي بتاريخ 25 أكتوبر 2018 ، و تمت إحالته على مجلس النواب حيث جرى تقديمه أمام لجنة العدل و التشريع و حقوق الانسان بتاريخ 04 دجنبر 2018 .

و بمقتضى هذا التعديل ستتحمل الدولة ولأول مرة مصاريف التغذية الخاصة بالأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والاحداث المحتفظ بهم، بعد ان تم رصد ميزانية خاصة لهذا الغرض.

و الأكيد ان هذا المشروع سيشكل بدون شك إضافة نوعية تغني التجربة المغربية في مجال الحقوق والحريات و تستجيب لمطالب الحركات الحقوقية الوطنية والدولية ويعكس الإرادة الصادقة والاكيدة للمملكة المغربية للوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية في مجال إصلاح منظومة العدالة وحماية حقوق الانسان وتعزيزها.

أما على مستوى رسم و تحديد وتطوير السياسة الجنائية:

فكما لا يخفى عليكم ، إن تحديد معالم السياسة الجنائية يعد من أهم الأدوار الأساسية التي تضطلع بها وزارة العدل، كما أن تنفيذ السياسة الجنائية يعد من الاختصاصات الحصرية لرئيس النيابة العامة.

وهنا أود إخبار حضراتكم أنه في إطار إعادة هيكلة وزارة العدل ، فقد تقرر إحداث المرصد الوطني للإجرام الذي سيشكل إطارا مؤسساتيا لرصد وتتبع تطور مؤشرات الجريمة على المستوى الوطني، واقتراح السبل الكفيلة للوقاية والحد من مخاطرها، والمساهمة في رسم معالم السياسة الجنائية.

كما أود التأكيد على أن العلاقة بين وزارة العدل ورئاسة النيابة العامة مبنية على التعاون والتنسيق في مجالات متعددة، خاصة ما يقتضيه إنفاذ مضامين السياسة الجنائية التي تبقى بدون شك جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة يتولى

الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة صلاحية تنفيذها.

2 - في المجال الاجتماعي :

تميزت سنة 2018 بمصادقة البرلمان بغرفتيه على القانون رقم 83.17 الذي عدل مقتضيات القانون رقم 41.10 المتعلق بصندوق التكافل العائلي ، و هو قانون يأتي في سياق تنزيل الرؤية الملكية السامية الرامية إلى تحقيق الرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة و الهشة و الحد من الفقر و الهشاشة و الإقصاء الاجتماعي و ضمان مورد العيش الكريم لهذه الفئات ، كما يأتي تنزيلا للإجراءات الاستعجالية التي تضمنها البرنامج الحكومي في المجال الاجتماعي ، و التي إلتزمت من خلالها الحكومة بتطوير منظومة صندوق التكافل العائلي و إدماج الأمهات المهملات و توسيع دائرة المستفيدين منه .

و قد تضمن القانون الجديد الذي دخل حيز التطبيق عددا من المستجدات تهم أساسا : توسيع دائرة المستفيدين من خدمات هذا الصندوق و تبسيط الاجراءات الخاصة بالاستفادة من تسبيقاته و تعزيز آليات الحكامة و الحماية من أي تحايل أو غش ، فضلا عن تعزيز ولوج الأطفال للعدالة لاقتضاء حقوقهم.

و اسمحولي حضرات السيدات و السادة الافاضل أن ألفت عنايتكم على أن وزارة العدل ستعمل على مواكبة تنزيل المقتضيات الجديدة للقانون المنظم لصندوق التكافل العائلي بجملة من الإجراءات و التدابير التنظيمية ، حيث قمنا بإصدار دليل عملي

وضعناه رهن إشارة السادة القضاة و المحامين و موظفي كتابة الضبط و عموم المواطنين و المهتمين بالموضوع ، يتضمن شرحا مفصلا لمساطر الاستفادة من مخصصات صندوق التكافل العائلي و مسطرة التنفيذ و الوثائق المطلوب الادلاء بها من طرف طالب الاستفادة ، كما نعتزم توجيه منشور مشترك مع الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية في الأيام القليلة المقبلة إلى مختلف محاكم المملكة لتوضيح مجموعة المقتضيات التي تضمنها القانون الجديد و ضمان توحيد العمل بكل المحاكم .

3 - في مجال المال و الأعمال :

أيضا تميزت سنة 2018 بمصادقة البرلمان خلال دورته الإستثنائية المنعقدة خلال شهر مارس الماضي على قانون يعد على درجة كبيرة من الأهمية في مجال المال و الأعمال.

يتعلق الامر بالقانون رقم 73.17 بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة فيما يخص مساطر صعوبات المقاولة ، و تأتي المصادقة على هذا القانون الذي دخل حيز التنفيذ بمجرد نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 23 أبريل 2018 في سياق الجهود المبذولة من طرف الحكومة و البرلمان كل من موقعه لتطوير المقاولة المغربية وتعزيز قدرتها على التنافسية والمساهمة في تشجيع الاستثمار والانخراط في التحولات الاقتصادية الهامة التي تشهدها بلادنا، فضلا عن دعم تنافسية الاقتصاد المغربي سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي ، من خلال تأهيل مختلف

مكوناته بغية لولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل عالميا في مؤشر DOING BUSINESS في أفق سنة 2021.

وقد تضمن القانون الجديد عددا من المستجدات تهم أساسا تطوير آليات الرصد المبكر للصعوبات التي قد تعترض المقاولة، وتعزيز دور الدائنين في المسطرة وحقوق الأجراء، وتأهيل أجهزة المسطرة، والانفتاح على البعد الدولي عبر إقرار تنظيم قانوني خاص بمساطر صعوبات المقاولة العابرة للحدود.

و اعتبارا لأهمية الإصلاحات التي جاء بها القانون الجديد ، فقد أبرز التقرير السنوي الذي أصدره البنك الدولي يومه 31 أكتوبر 2018 حول مناخ الأعمال Doing Business لسنة 2019، التطور الذي عرفه ترتيب المملكة المغربية في هذا المجال حيث تمكنت المملكة من كسب 9 مراكز في ظرف سنة واحدة و انتقلت من الرتبة 69 إلى الرتبة 60 مقارنة مع السنة الماضية من بين 190 دولة شملها التقرير. و أصبح المغرب يحتل المرتبة الثانية على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد دولة الإمارات العربية المتحدة و الثالثة على مستوى القارة الإفريقية بعد كل من جزر الموريس ورواندا.

و حسب نفس التقرير دائما ، تمكن المغرب من ربح 63 مقعد على مستوى مؤشر "تسوية الإعسار" بالانتقال من الرتبة 134 إلى الرتبة 71 مقارنة مع السنة الماضية.

و في نفس السياق ، و من أجل خلق الانسجام بين النصوص القانونية ، وتكريسا لمبدأ المساواة بين المغاربة والأجانب الممارسين لنشاط تجاري داخل التراب المغربي، صادق

البرلمان بالاجماع خلال الدورة الخريفية لسنة 2018 على القانون قم 54.17 القاضي بتغيير المادة 15 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة ، حيث أصبحت أهلية التاجر الأجنبي هي نفسها أهلية التاجر المغربي أي ببلوغه سن 18 سنة كاملة، وذلك حتى ولو كان قانون الجنسية الخاص بالتاجر الأجنبي يفرض سنا أعلى مما هو منصوص عليه في القانون المغربي ، و هو تعديل يندرج في سياق الجهود المبذولة للنهوض بمنظومة الأعمال والتجارة والمال وتحفيزا الإستثمار ، خاصة المستثمرين الأجانب.

4 - في المجال المدني :

بعد مسار تشريعي استغرق أكثر من سنتين ، تمت المصادقة خلال الدورة الربيعية لسنة 2018 بالإجماع على مشروع القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة من طرف مجلس المستشارين ، و أحيل على مجلس النواب الذي بدوره صادق عليه في إطار القراءة الثانية و ذلك يوم الثلاثاء الماضي 18 دجنبر 2018 .

فكما لا يخفى عليكم، و بعد تحقيق الاستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية ، كانت الحاجة ماسة إلى وضع قانون يؤطر العلاقة بين كافة الأطراف المعنية بتسيير وتدبير منظومة العدالة ببلادنا، و يدقق في تنظيم مجال الإدارة القضائية بما يحقق نجاعتها وفعاليتها.

وقد حرصت غاية الحرص، منذ أن شرفني جلالة الملك نصره الله و أيده بتقلد مسؤولية وزارة العدل ، على الانخراط بعزم و إيمان في الورش الكبير الذي يقوده جلالته في مجال إصلاح منظومة العدالة ، فكانت خارطة طريقي في تنزيل هذا الورش

الإصلاحي الكبير هي ميثاق إصلاح منظومة العدالة ، الذي صادقت عليه بالإجماع الهيئة العليا للحوار الوطني و هي الهيئة التي ضمت في عضويتها كبار رجال الدول و القانون و القضاء ، هذا الميثاق الذي حظي بمباركة و مصادقة جلالة الملك حفظه الله ، و الذي أمر بتنزيل توصياته في خطابه السامي بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2013، والذي جاء فيه :" ما فتئنا منذ تولينا أمانة قيادتك، نضع إصلاح القضاء، وتخليقه وعصرنته وترسيخ استقلاله، في صلب اهتماماتنا، ليس فقط لإحقاق الحقوق ورفع المظالم، وإنما أيضا لتوفير مناخ الثقة، كمحفز على التنمية والاستثمار. وفي هذا الصدد، نسجل بارتياح التوصل إلى ميثاق لإصلاح المنظومة القضائية. حيث توافرت له كل الظروف الملائمة. ومن ثم، فإنه يجب أن نتجند جميعا، من أجل إيصال هذا الإصلاح الهام، إلى محطته النهائية". انتهى النطق الملكي.

كما اعتبرت قرار المجلس الدستوري الصادر بمناسبة فحص دستورية القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية أساس التعديلات التي أدخلت على مشروع القانون ، كما و أنه إعمالا لمبدإ التشاركية ، توسعنا في الإنصات لجميع الأطراف ، و في مقدمتها مؤسسات السلطة القضائية و المسؤولين القضائيين و الإداريين بالمحاكم ، و الجمعيات المهنية للقضاة و نقابات الموظفين ، و انفتحنا على مجموع اقتراحاتهم إلى أبعد الحدود .

و حينما انتقلنا إلى مرحلة تقديم التعديلات و البت فيها أمام مجلس المستشارين حرصت على الحفاظ على نفس الروح و نفس الخارطة ، وفق ما تقتضيه الضرورة

وتتيحه الامكانات، على بناء توافقات مع جميع الأطراف مع تغليب روح الدستور و المصلحة العليا للوطن عند وجود أي خلاف.

واليوم، وبعد أن تمت المصادقة على هذا المولود التشريعي الجديد بإجماع ممثلي الأمة، فإن وزارة العدل تؤكد من جانبها، وفي إطار الصلاحيات التي يمنحها إياها القانون، التزامها باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنزيل مقتضياته بكل سلاسة و انسيابية ، بما يضمن التسيير الاداري العادي للمحاكم ، بتعاون وثيق مع المسؤولين القضائيين الذين أوكل لهم القانون مهام الإشراف على المسؤولين الإداريين.

و في نفس السياق فإن هذه الوزارة تلتزم بتعيين مسؤولين إداريين على درجة عالية من المهنية و الكفاءة ، قادرين على التنزيل الصحيح و السليم لهذا القانون ، متشبعين بروحه و متمثلين لفلسفته القائمة على الاحترام الكامل لاستقلال السلطة القضائية، و التنسيق معها في تدبير الإدارة القضائية في إطار التنسيق والتعاون المنصوص عليهما في الفصل الأول من الدستور .

حضرات السيدات والسادة:

لا شك أن صدور قانون التنظيم القضائي يشكل منعطفا حاسما في مسار منظومة العدالة ببلادنا، و يستعجلنا سويا في أخذ زمام المبادرة للتمكين لمقتضياته من أن تتكرس كواقع عملي على أرضية التعاون والتنسيق المشترك بين وزارة العدل والمجلس الاعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، تعاون وتنسيق وتوافق وانسجام نطمح إلى نقل روحه من مستوى القيادة بيننا وبين كل من السيد الرئيس المنتدب للمجلس الاعلى

للسلطة القضائية و السيد رئيس النيابة العامة إلى مستوى القاعدة العريضة، وجَعْلِ تلكم الروح مؤطرا للعمل بين المسؤولين القضائيين و المسؤولين الإداريين بالمحاكم.

ونحن عازمون على استثمار هذه المناخية الإيجابية إلى أبعد مدى، فقد أكدنا منذ البدء على أن شراكتنا في تدبير منظومة العدالة شراكة متقدمة و أنها تسير وفق تخطيط مشترك و إحساس متبادل بالهموم المشتركة، و احترام تام و قاطع وجازم لاستقلال القضاء وسلطته التي لا تقبل النقاش ولا يجوز المساس بها تحت أي ذريعة و لا أي مسوغ.

فالضامن لاستقلاله هو جلالة الملك، والمؤتمن على ممارسته هي السلطة القضائية، و هي حق من حقوق المواطنة التي يعتبر التعدي عليها من أشنع و أفظع الانتهاكات الممارسة في حق الوطن والمواطنين.

وإني أغتنم هذه المناسبة لأؤكد من جديد و بكامل الوضوح والشفافية، أن ما منحه قانون التنظيم القضائي لوزارة العدل من صلاحيات، نضع فيه نُصْبَ أعيننا في الممارسة، استقلال القضاء كخط أحمر لا يجوز مجرد الاقتراب منه فبالأحرى المساس به.

هذه قناعتنا، وهذا إيماننا، وهذا تصورنا الذي درجنا عليه وسنستمر فيه، وسيظل التوافق والتشاور و التنسيق والتعاون حتى في أدق التفاصيل هو سياستنا في تدبير الشأن المشترك الذي يجمع وزارة العدل بالمجلس الاعلى للسلطة القضائية وبرئاسة النيابة العامة

حضرات السيدات و السادة ؛

لقد استهدف القانون الجديد تلافي صعوبات الوضعية الحالية، وتوفير متطلبات النجاعة على مستوى مختلف درجات التقاضي وأنواع الهيئات القضائية، بما يمكن من توطيد الثقة والمصداقية في قضاء فعال ومنصف، باعتباره حصنا منيعا لدولة الحق، وعمادا للأمن القضائي، والحكامة الجيدة، ومحفزا للتنمية.

و من أجل ذلك نص القانون الجديد على مجموعة من المبادئ أهمها ارتكاز التنظيم القضائي على مبدأ استقلال السلطة القضائية عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وعلى التعاون مع وزارة العدل فيما يتعلق بالتسيير الإداري للمحاكم، وعلى إشراك المهن القضائية في لجان لبحث ودراسة صعوبات سير العمل بالمحاكم ووضع الحلول المناسبة لها ، كما عمل القانون الجديد على إعادة النظر في منظومة التدبير الإداري للمحاكم من خلال التنصيص صراحة على تولي وزير العدل الإشراف الإداري والمالي على المحاكم بتنسيق و تعاون مع المسؤولين القضائيين بها و إحداث منصب الكاتب العام للمحكمة الذي يعد الرئيس التسلسلي لموظفي كتابة الضبط على صعيد كل محكمة ، مع خضوعه لسلطة و مراقبة الوزير المكلف بالعدل و ممارسة مهامه تحت إشراف المسؤولين القضائيين بالمحكمة . فضلا عن التنصيص على وحدة كتابة الضبط و قيام وزارة العدل بإعداد برامج نجاعة أداء المحاكم و تحديد أهداف كل برنامج و مؤشرات القياس الخاصة به بتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية و المسؤولين القضائيين و الإداريين و في إطار الإحترام التام لمبدا إستقلال السلطة القضائية .

إلى جانب ذلك أعاد القانون الجديد النظر في منظومة التسيير داخل المحكمة من خلال إعادة تنظيم الجمعية العامة و إدخال تعديلات جوهرية على كيفية انعقادها و اتخاذ القرارات داخلها و إحداث مكتب المحكمة ، فضلا عن وضع هيكلة موحدة لكل محاكم المملكة من حيث الأقسام و الغرف و الهيئات .

و في إطار السعي لتقريب القضاء من المواطن الذي كان احد أهم مخرجات الحوار الوطني ، نص القانون الجديد على إمكانية إحداث أقسام إدارية و تجارية متخصصة بالمحاكم العادية يتم إحداثها بمرسوم بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للسلطة القضائية .

و في إطار تقريب القضاء من المواطن ، فقد تميزت سنة 2018 ببدإ العمل بمرسوم الخريطة القضائية الجديد و الذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 28 دجنبر 2017 ، حيث اعتمد المرسوم المذكور معايير دقيقة و واضحة لإحداث المحاكم تتمثل أساسا في الملاءمة مع التقطيع الجهوي الجديد للمملكة ، و الملاءمة مع التقسيم الإداري ، و الأخذ بعين الاعتبار حجم النشاط القضائي بالوحدة القضائية .

و بناء عليه تقرر :

- إحداث محكمة استئناف جديدة بجهة كلميم واد نون هي محكمة الاستئناف بكلميم
- ترقية سبعة (07) مراكز قضائية إلى محاكم ابتدائية بحكم وجود عمالة، ويتعلق الأمر بكل من تنغير، الحاجب، بيوكرى، سيدي إفني، المضيق، جرادة، الدريوش.

❖ ترقية خمسة (05) مراكز قضائية إلى محاكم ابتدائية بحكم عدد القضايا المسجلة رغم عدم وجود عمالة، ويتعلق الأمر بـ : تيفلت، مشرع بلقصيري، بوزنيقة، سوق السبت أولاد النمة، تارجيست.

❖ إحداث محكمة ابتدائية جديدة لم يسبق أن كانت مركزا قضائيا من قبل، ويتعلق الأمر بتحناوت.

❖ تغيير النفوذ الترابي لعدد من المحاكم للملاءمة مع التقسيم الجهوي و الإداري الجديد للمملكة .

ويموجب المرسوم الجديد أصبحت الخريطة القضائية للمملكة تشتمل على :

22 محكمة استئناف بدلا من 21 محكمة في المرسوم الملغى .

83 محكمة ابتدائية بدلا من 70 محكمة في المرسوم الملغى .

و في هذا الصدد أود إخباركم حضرات السيدات و السادة الأفاضل أن ست (06) محاكم ابتدائية جديدة من المحاكم 13 المحدثة بمقتضى المرسوم المذكور أصبحت جاهزة للعمل و تم اتخاذ كل الترتيبات البشرية و اللوجستيكية و التقنية لتنطلق هذه المحاكم في أداء وظيفتها بشكل طبيعي بداية السنة المقبلة إن شاء الله، و يتعلق الامر بكل من تيفلت و مشرع بلقصيري و تاركيست و سوق السبت أولاد النمة و الدريوش و تنغير ، و هي مناسبة اود من خلالها أن أجدد تهانئي الخالصة للمسؤولين القضائيين الجدد الذين تفضل جلالة الملك رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية بتعيينهم على رأس تلك المحاكم ، و جرى تقديمهم بمحكمة النقض يوم امس الخميس في حفل بهيج

جمع كل مكونات العدالة و عكس روح التعاون و الانسجام القائم بين وزارة العدل و السلطة القضائية ، و سننظم قريبا جولات إلى هذه المحاكم لتدشينها و إعطاء إشارة الإنطلاقة للعمل بها . مع العلم انه قد تم وضع جدول زمني دقيق و مضبوط بالنسبة لانطلاق العمل بباقي المحاكم المحدثة بمقتضى المرسوم الجديد يراعي أساسا الجانب المتعلق بالبنايات و الموارد البشرية من قضاة و موظفين .

5 - في مجال حماية الملكية العقارية:

لقد شكلت الرسالة الملكية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده إلى وزير العدل بشأن التصدي الفوري والحازم لأفعال الاستيلاء على عقارات الغير، نقطة تحول مفصلي في التعامل مع هذا الموضوع ، حيث نبه جلالته إلى خطورة هذه الظاهرة وتواصل استفحالها، وعلى مساسها بالأمن القانوني والعقاري وبحق الملكية الذي يضمنه دستور المملكة، و دعا جلالته إلى الانكباب الفوري على وضع خطة عمل عاجلة للتصدي لهذه الظاهرة، تتولى تنفيذها آلية تحدث لهذه الغاية .

و كما تعلمون فقد تم إحداث لجنة عهد إليها بتتبع هذا الموضوع، تحت إشراف وزارة العدل وعضوية ممثلين عن قطاعات حكومية وإدارات عمومية وأجهزة قضائية ومهنية، حيث عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات لتدارس الموضوع وإيجاد الحلول الكفيلة للتصدي لهذه الظاهرة.

و قد واصلت اللجنة المذكورة أشغالها خلال سنة 2018 بعقد سلسلة من الإجتماعات خصصت لتقييم العمل المنجز و تعزيزه بآليات قانونية جديدة ، حيث

خلصت اللجنة في إطار التشخيص الذي قامت به أنه من بين الأسباب التي تساهم في تفشي هذه الظاهرة و استفحالها ، وجود اختلاف في العقوبات الزجرية بخصوص جرائم التزوير التي يرتكبها محررو العقود ، فضلا عن وجود قصور تشريعي واضح في تنظيم عقد الوكالة و التنظيم القانوني للشركات المدنية لاسيما تلك التي يكون محلها عقارات .

لذلك ، و من أجل سد هذه الثغرات القانونية التي يستغلها مرتكبو افعال الاستيلاء لارتكاب أفعالهم الإجرامية ، و تفعيلا للقرارات المتخذة من طرف اللجنة بهذا الخصوص ، قامت وزارة العدل خلال هذه السنة بإعداد مشروعي القانونيين رقم 32/18 و 33/18 المعروضين حاليا على انظار مجلس النواب ، حيث يقضي المشروع الاول بتغيير وتتميم بعض مواد قانون المسطرة الجنائية و ذلك بمنح النيابة العامة وقاضي التحقيق والمحكمة الصلاحية لاتخاذ قرار عقل العقار موضوع الاستيلاء خلال مرحلة البحث التمهيدي او التحقيق الاعدادي أو عرض القضية على انظار المحكمة في إطار الدعوى العمومية الجارية، و ذلك كإجراء تحفظي إلى حين البت في القضية بموجب حكم حائز لقوة الشيء المقضي به ، فيما يقضي المشروع الثاني بتغيير و تتميم الفصلين 352 و 353 من مجموعة القانون الجنائي ، و بتتميم أحكامه بالفصل 359 -1، بهدف توحيد العقوبة بخصوص جرائم التزوير بين جميع المهنيين المختصين بتحرير العقود من موثقين وعدول ومحامين بهدف تحقيق الردع المطلوب؛

و بالإضافة إلى المشروعين المذكورين، فقد صادق المجلس الحكومي بتاريخ 06 شتنبر 2018 على مشروع قانون آخر يحمل رقم 31/18 ، يقضي بتتميم و تغيير بعض

مقتضيات قانون الإلتزامات و العقود ، و تمت إحالته على انظار مجلس النواب ، حيث يتضمن المشروع المذكور عددا من المستجدات التي تهدف إلى تنظيم عملية تسجيل عقد الوكالة المتعلقة بنقل الملكية أو إنشاء الحقوق الأخرى أو نقلها أو إسقاطها ، و إعادة تنظيم الشركات المدنية التي يكون محلها أموالا عقارية .

و إننا على يقين أن اعتماد هذه النصوص القانونية ستشكل إضافة نوعية للترسانة القانونية الوطنية ، و ستشكل إلى جانب التعديل الذي طال مقتضيات المادة 04 من مدونة الحقوق العينية حصنا منيعا في وجه مرتكبي افعال الاستيلاء على عقارات الغير ، و ستحقق الحماية و الردع المطلوبين و ستسهم في تحقيق الامن العقاري للمغاربة .

حضرات السيدات و السادة المحترمون ؛

إنه بقدر اعتزازنا بالحصيلة المنجزة على مستوى المخطط التشريعي خلال سنة 2018 ، من خلال المشاريع التي عملنا على إعدادها و إحالتها على مسطرة المصادقة ، فإننا نؤكد أننا كنا حريصين كل الحرص على التجاوب الكامل مع مقترحات القوانين التي تقدمت بها مختلف الفرق الممثلة بمجلسي البرلمان ، و التي ساهمت بحق في سد الثغرات التي تعتري مجموعة من النصوص القانونية ، و يتعلق الأمر بمقترح قانون بتعديل المادة 316 من مدونة الحقوق العينية ، و مقترح قانون يرمي إلى تعديل مقتضيات الفصل 106 من قانون الالتزامات و العقود ، إضافة إلى مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادتين 65 و 66 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري و المكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للإستعمال المهني ، لتكون الحصيلة

التشريعية لوزارة العدل إلى حدود نهاية أكتوبر 2018 ما مجموعه 04 مشاريع قوانين و 03 مقترحات قوانين .

هذا دون أن ننسى مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية القوانين ، الذي تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب في إطار القراءة الثانية بتاريخ 6 فبراير 2018 ، لكن ، و كما تعلمون فالمحكمة الدستورية ، أصدرت قرارا بشأنه بتاريخ 06 مارس 2018 قضت فيه بعدم دستورية عدد من المقتضيات ، و نحن نعمل اليوم على إدخال التعديلات اللازمة على المشروع المذكور لجعله متلائما مع ما قضت به المحكمة الدستورية في قرارها المذكور ، و سنعمل بحول الله على إحالته على مسطرة المصادقة خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

إلى جانب هذه النصوص القانونية المهيكلة ، فإننا عاقدون العزم خلال سنة 2019 على استكمال إنجاز المخطط التشريعي لوزارة العدل برسم هذه الولاية ، حيث سنحيل قريبا على مسطرة المصادقة مجموعة من مشاريع القوانين التي تكتسي أهمية بالغة في مجال العدالة ، و يتعلق الامر بمشروعي قانون المسطرة المدنية و الجنائية و مشروع القانون المنظم للمفتشية العامة للشؤون القضائية و مشروع قانون مدونة المصاريف القضائية و مشاريع القوانين المنظمة للمهن القانونية و القضائية و أقصد بذلك القوانين المنظمة لمهنة المحاماة و مهنة المفوضين القضائيين و مهنة الخبراء و مهنة التراجمة و مهنة العدول و مهنة الموثقين ، كما يشمل المخطط التشريعي أيضا مشروع قانون المعهد العالي للقضاء و مشروع قانون يتعلق بالتعويض عن الخطأ الطبي ، و سنشرع قريبا في مناقشة عدد آخر من مشاريع القوانين التي عملنا على إحالتها على

الأمانة العامة للحكومة خلال سنة 2018 ، و يتعلق الأمر بمشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتدبير و تحصيل الأموال و الممتلكات المحجوزة او المصادرة و مشروع قانون يتعلق بتنظيم التحكيم والوساطة الاتفاقية .

هذا دون إغفال مقترحات القوانين التي تتقدم بها الفرق البرلمانية لإغناء الترسانة القانونية لبلادنا والتي نوليها الاهتمام الواجب في وزارة العدل، ولعل آخر هذه المبادرات التشريعية مقترح قانون لتعديل المادة 2 من مدونة الحقوق العينية المقدم من طرف فرق الأغلبية بمجلس النواب و مجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل بمجلس المستشارين الذي نأمل ان تتم المصادقة عليه خلال الدورة الخريفية الحالية .

ثانيا : تأهيل وتحديث الإدارة القضائية

تقتضي عصرنة أساليب الإدارة القضائية، معالجة جوانب هيكلية وتنظيمية فيها، تمكنها من تسهيل أداء القضاء لمهمته على الوجه الأكمل، ولبلوغ هذا الهدف تشتغل الوزارة على مشروع كبير يهدف إلى إقامة إدارة قضائية احترافية مؤهلة قائمة على اللاتمركز الإداري والمالي وإرساء مقومات المحكمة الرقمية وتحديث الخدمات القضائية والرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم، مع الانفتاح على المحيط الخارجي وتعزيز التواصل مع المواطن وكل الفعاليات المهتمة بشؤون العدالة، لذلك فقد كان هذا الورش من التحديات الكبرى التي رفعتها وزارة العدل، وحققت فيه نتائج متميزة لاسيما

من حيث إعداد البنية التحتية وتوفير التجهيزات والبرامج المعلوماتية وتتبع نتائجها بالمحاكم، ووضع وإنجاز المشاريع الهادفة إلى تحديث الإدارة وتطويرها.

1 -تأهيل الإدارة القضائية :

أسند القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الإدارة القضائية للمحاكم، للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل .

و في نفس السياق نصت المادة 21 من مشروع قانون التنظيم القضائي المصادق عليه مؤخرا من طرف مجلسكم الموقر على تولي الوزارة المكلفة بالعدل الإشراف الإداري والمالي على المحاكم بتنسيق وتعاون مع المسؤولين القضائيين بها ، و قيامها بإعداد برامج نجاعة أداء المحاكم، وتحديد أهداف كل برنامج، ومؤشرات القياس المرتبطة به، وذلك بتنسيق وثيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمسؤولين القضائيين والإداريين بالمحاكم.

و نصت المادة 23 من نفس المشروع على إحداث منصب الكاتب العام للمحكمة و اعتباره الرئيس التسلسلي لموظفي كتابة الضبط على صعيد كل محكمة ، مع خضوعه إداريا لسلطة ومراقبة الوزير المكلف بالعدل، و ممارسة مهامه تحت إشراف المسؤولين القضائيين بالمحكمة ، و توليه التنسيق بين مصالح كتابة الضبط بالمحكمة والمراكز القضائية التابعة لها، و الإشراف المباشر على موظفيها، ومراقبة وتقييم أدائهم، وتنظيم عملهم وتدبير الرخص المتعلقة بهم.

فيما أكدت المادة 24 على إحداث لجنة للتنسيق على صعيد كل محكمة تتولى تدبير شؤونها و تتألف من المسؤولين القضائيين و الكاتب العام ، و جددت المادة 34 التأكيد على حضور هذا الأخير لأشغال الجمعية العامة و تقديمه لتقرير يتضمن ملاحظاته و مقترحاته فيما يرجع لاختصاصاته .

ويأتي إحداث منصب الكاتب العام للمحكمة في سياق تصور جديد للإدارة القضائية أعدته وزارة العدل انسجاما مع أدوارها الجديدة، ويهدف بالأساس إلى توحيد كتابة الضبط ووضع تنظيم هيكلي دقيق وموحد لها، يمكنها من أداء دورها كاملا في إنتاج العدالة وتجويد خدماتها المقدمة للمرتفقين.

ولشرح الغايات والأهداف التي دعت إلى إحداث هذا المنصب الجديد، نظمت الوزارة لقاءات مع السادة المسؤولين القضائيين والمسؤولين الإداريين خصصت لشرح مهام الكاتب العام ووظيفته والإجابة عن كل التساؤلات والاستفسارات التي تشغل بال المهنيين والعاملين بالقطاع، كما قدمت ورقة تتضمن توصيفا دقيقا لمهام الكاتب العام، والمتمثلة أساسا في السهر على تنفيذ سياسة الوزارة على صعيد المحكمة في مجالات الموارد البشرية والميزانية والمحاسبة والتجهيز واللوجستيك والتكنولوجيا الحديثة والتواصل والعلاقات العامة والتدبير الإداري.

2 –تحديث الإدارة القضائية :

يعد ورش التحديث والرقمنة من الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تشتغل عليها وزارة العدل حاليا، وكما لا يخفى عليكم فإن الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة

قد تطرق إلى موضوع تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها، وأكد على أن هذا التحديث يرتكز أساسا على استخدام التكنولوجيا الحديثة كخيار استراتيجي من أجل تحقيق العدالة الرقمية والحوسبة الشاملة للإجراءات والمساطر القضائية وانخراط كل مكونات منظومة العدالة في التطوير النوعي للخدمات المقدمة للمرتفقين.

ولضمان نجاح ورش التحديث والرقمنة، وتنزيل توصيات الميثاق الصادرة بهذا الخصوص، وضعت وزارة العدل مخططا إجرائيا دقيقا و محكما يروم تحقيق هدفين رئيسيين:

الأول: إرساء مقومات المحكمة الرقمية؛

الثاني: تحديث الادارة القضائية وتعزيز انفتاحها على المواطنين ؛

وفي هذا الصدد أود التأكيد لحضراتكم أن مشروع التحول الرقمي الذي ننكب على تنزيله يرتكز على أربعة محاور أساسية و هي :

-حوسبة كافة إجراءات تدبير القضايا وصناعة القرار القضائي .

-التداول اللامادي للمعلومات بين الفاعلين في مجال العدالة .

-تطوير الخدمات عبر الخط لفائدة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين.

-توفير البنية التحتية المعومياتية القادرة على تخزين وحفظ المعطيات المتزايدة في الاضطراد وضمان انسيابية الخدمات واستمراريتها، بالإضافة إلى توفير كافة ضمانات الأمن المعلومياتي للأنظمة والمعطيات.

فبالنسبة للمحور الأول الذي يهم حوسبة إجراءات تدبير القضايا فقد تم تطوير العديد من الأنظمة المهيكلة والتي يبقى أهمها:

- **نظام إدارة القضايا المدنية (المسمى ساج مدني II)**، والذي يغطي 95% من الاجراءات ابتداء من تسجيل الدعاوى ومرورا بتدبير الجلسات والتبليغات إلى مراحل تنفيذ الأحكام. وهو نظام ممركز يوفر كافة ضمانات السرعة والانسيابية وقد بدأت بعض المحاكم تعتمد على وظائفه المتكاملة لعقد جلسات بدون ورق.

كما عملت الوزارة بمواردها الداخلية إلى تطوير النسخة الثانية من نظام إدارة القضايا الزجرية لتجاوز بعض النواقص في النسخة الأولى منه وقد تم تثبيت هذه النسخة الجديدة بما يفوق 90% من المحاكم كما بدأ العمل بتفعيلها تدريجيا بالعديد من المحاكم.

- **تنزيل تطبيقية لتدبير صناديق وحسابات المحاكم** تشمل كافة العمليات التي تتم بهذه الوحدة.حيث ستمكن هذه البرمجية من الاستغناء التام عن العمل اليدوي والسجلات وستمكن من احتساب كافة الرسوم القضائية بدقة وبطريقة أوتوماتيكية، و ستتيح إمكانية الاداء الالكتروني للرسوم والمصاريف القضائية والغرامات عبر وسائط الاداء المتعدد الخدمات، بالإضافة إلى إمكانية التحويلات المالية إلى الخزينة العامة. وقد تم الانتهاء من تثبيت هذه البرمجية في 107 من محاكم المملكة ، و خلال الأسبوع المقبل سننتهي من تثبيتها بكل المحاكم ، وسيكون من بين إيجابياتها ضمان الشفافية التامة للعمليات المحاسباتية والمراقبة الآنية من طرف المصالح المركزية؛ هذا، بالإضافة

إلى سرعة الانجاز وتفادي الأخطاء التي تؤدي إلى عدم قبول المساطر في العديد من الحالات.

❖ **<u>إعداد تطبيق يقوم بتوزيع القضايا بطريقة اعتباطية على القضاة</u>** بشكل يضمن التوزيع المتوازن للقضايا على القضاة والهيئات وعلى الجلسات ويضع حدا لإمكانية التدخل في اختيار القضاة أو المقررين أو الغرف، وقد تم تنزيل هذا النظام في مرحلة أولى وبطلب من المسؤولين القضائيين في محاكم الدار البيضاء ومراكش وذلك في انتظار تعديل المقتضيات القانونية المنظمة له ليعمم على كافة محاكم المملكة.

❖ **<u>إعداد برمجية لفائدة السادة القضاة تعمل على احتساب التعويضات المنصوص عليها في ظهير 1984/10/02 المتعلق بحوادث السير</u>** دون المساس بالسلطة التقديرية للقضاة بهذا الخصوص، و هي التطبيقية التي تم تجريبها في 1000 حكم و قرار ، و اثبتت نجاعتها و دقتها ، و قد تم توزيعها مؤخرا على قضاة الدائرة القضائية للدار البيضاء قصد الشروع في العمل بها تمهيدا لتعميمها على كل قضاة المكلة في الأسابيع القلقلة المقبلة .

❖ **<u>توظيف تكنولوجيا ذكاء الأعمال:</u>**

تعمل الوزارة على استغلال وتوظيف الكم الكبير من المعطيات والمعلومات التي أصبحت توفرها برمجيات تدبير القضايا بمختلف أنواعها بالمحاكم، وذلك من خلال تحليلها من طرف مهندسي ذكاء الأعمال وتحويلها إلى معطيات إحصائية ولوائح قيادة ومؤشرات تضعها رهن إشارة القيادة الاستراتيجية بالإدارة المركزية وأيضا رهن إشارة

المسؤولين عن المحاكم حيث تمكنهم من التتبع اليومي لأداء القضاة والإداريين والحصول على مؤشرات ونسب تصفية الجلسات والقضايا والإجراءات بمختلف أنواعها؛ وهوما يسمح لهم بالتدخل السريع والهادف بمجرد وقوفهم على بعض الصعوبات أو العوامل التي تواجه العمل.بالإضافة إلى إمكانية اعتماد ما ذكر للتقييم إنتاج الفردي كما ونوعا.

أما على مستوى تطوير التداول اللامادي للمعلومات بين الفاعلين في مجال العدالة :

❖ **فقد تم تنزيل برنامج معلومياتي يهم التبادل الإلكتروني مع السادة المحامين،**

ويتعلق الامر هنا بمنصة المحامي للتبادل الإلكتروني التي تعد بحق مرحلة متقدمة نحو الانتقال إلى لامادية التقاضي والمحكمة الرقمية ، بحيث أنها تعطي الامكانية لكل محامي من التوفر على مكتب افتراضي لتدبير القضايا الخاصة به وذلك عن طريق فتح حساب مؤمن على المنصة بطلب منه ، و استعماله بعد ادخال قن سري ، و من ثم الإستفادة من كافة الخدمات والإجراءات التي يقتضيها عمل المحامي، من قبيل :

- ✓ تسجيل الدعوى وتقديم المقالات والمذكرات ومختلف الطلبات والعرائض ومرفقاتها أمام كافة محاكم المملكة عن بعد مع الأداء الإلكتروني والحصول على الوثائق المثبتة لذلك؛
- ✓ التبادل الالكتروني للوثائق بين المحامين والمحكمة .

- ✓ الأرشفة الإلكترونية لمساعدة السادة المحامين على تخزين أتوماتيكي لملفاتهم والاطلاع عليها عن بعد أينما وجدوا وفي أي وقت؛
- ✓ التوصل اختياريا بالتبليغات والإشعارات الالكترونية وذلك في انتظار اعتماد هذه الآلية رسميا من طرف المشرع في مشروع قانون المسطرة المدنية؛
- ✓ الاحتساب الآلي للرسوم والصوائر و الأداء الإلكتروني عن بعد.

و بالإضافة على هذه المنصة ، فإن العمل جار لتنزيل برامج معلومياتية أخرى تهم أساسا الربط مع الشبكة الافتراضية للموثقين، و منصة التبادل الإلكتروني مع الخبراء ، و منصة التبادل الإلكتروني مع الخزينة العامة في قضايا الحجز لدى الغير و منصة تدبير الإجراءات والوثائق العدلية مع السادة العدول .

وموازاة مع ذلك فإن العمل جار لتنزيل برامج معلومياتية أخرى تهم أساسا الربط مع الشبكة الافتراضية للموثقين، وتنزيل منصة تدبير التبليغات القضائية للمفوضين القضائيين، ومنصة التبادل الإلكتروني مع الخبراء ومنصة التبادل الإلكتروني مع الخزينة العامة في قضايا الحجز لدى الغير ومنصة تدبير الإجراءات والوثائق العدلية، إضافة إلى الانخراط في منصة إحداث المقاولات عبر الخط.

- ❖ **<u>تدبير مخالفات السير إلكترونيا مع وزارة التجهيز والنقل :</u>**

من أجل تخفيف العبء عن المحاكم ومعالجة العدد الكبير من المخالفات بطريقة أوتوماتيكية و سريعة تضمن حقوق المخالفين ، عملت الوزارة على إعداد نظام معلومياتي لتدبير المخالفات و ربطه بالنظام المعلومياتي المعد من طرف وزارة التجهيز و النقل ، وهو

ما يسمح بإحالة ملفات المخالفات إلكترونيا على النيابات العامة التي تقوم بمعالجها بطريقة آلية بعد مراقبتها ، و تسمح أيضا للقضاة بإصدار احكامهم بشانها بكل يسر و سرعة .

هذا و قد تم تطوير هذه البرمجية مؤخرا لتمكن المخالفين من اداء الغرامات لفائدة الدولة بالمحكمة التي يرغبون فيها وليس إلزاما بالمحكمة التي أصدرت حكم الادانة ، علما أن هذه البرمجية ستعرف في القادم من الأيام عدة تطويرات لتسهل استيفاء الغرامات عبر الخط وبقنوات الأداء المتعددة وفي نفس الوقت تسهل مأمورية أطر المحاكم وتجعل عملهم أكثر جودة، بالإضافة إلى الحفاظ على حق الخزينة العامة، وتفادي ضياع مداخيل مهمة بفعل التقادم الذي قد يطال المخالفات.

- **<u>الربط السمعي البصري للجلسات عن بعد :</u>**

بعد نجاح تجربة استعمال تقنية الربط السمعي -البصري بين محكمة الاستئناف بالدار البيضاء والسجن المحلي بنفس المدينة للاستماع إلى بعض السجناء تفاديا لنقلهم في ظروف صعبة، عملت الوزارة على تعميم العملية على محاكم فاس ومراكش وهي بصدد تعميمها على كافة جهات المملكة التي تعرف صعوبات في نقل المعتقلين، وبالأخص بالمحاكم المحدثة مؤخرا والتي لا تتوفر المدن الموجودة بها على سجون.

وعلى مستوى الخدمات عبر الخط المقدمة لفائدة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين، فقد تم تنزيل عدد من البرامج المعلومياتية، ويتعلق الامر ب :

1❖ تعميم خدمة السجل العدلي عبر الخط بكل محاكم المملكة ، حيث إنه بالنظر للإقبال على خدمة طلب مستخرج السجل العدلي عبر الخط، فقد حرصت الوزارة على تعميمها على كافة المحاكم الابتدائية بدون استثناء ، كما أعدت آلية تقنية للتتبع اليومي لمعالجة الطلبات المتوصل بها عبر الخط والتدخل لدى الجهات المختصة عند وجود أي تأخير في الإنجاز. و قد بلغ عدد الطلبات المسجلة منذ إحداث هذه الخدمة 325.000 طلب .

2❖ تحديث نظام تدبير السجل التجاري:

حيث تم في هذا الإطار تنزيل وتعميم نسخة متقدمة من البرنامج المعلومياتي لتدبير السجل التجاري على مستوى جميع المحاكم التجارية، والمحاكم الابتدائية الماسكة للسجل التجاري، وتتضمن هذه النسخة وظائف جد متطورة تدعم لامادية الإجراءات والحصول على الخدمات عن بعد، ومن أهم ميزات هذه النسخة الجديدة :

- ✓ ايداع القوائم التركيبية على الخط والذي بلغ 15.600 إيداع إلكتروني.
- ✓ أداء الرسوم الكترونيا ؛
- ✓ الربط الالكتروني مع منصة تأسيس المقاولات عبر الخط؛
- ✓ تدبير إجراءات الحصول على مستخرج السجل التجاري والموقع إلكترونيا وباقي الشواهد الاخرى المرتبطة بالسجل التجاري والتي أصبحت ترسل إلى الراغبين فيها عبر بريدهم الالكتروني في مدة لا تتجاوز الساعة من أوقات

العمل العادية وذلك في أفق أن يتم بطريقة أوتوماتيكية وبدون تدخل بشري؛

- ✓ الربط الالكتروني المؤمن مع مختلف المتدخلين في عمليات التقييد في السجل التجاري؛

و قد بلغ مجموع طلبات شواهد السجل التجاري عبر الخط إلى 8000 طلب .

3❖ تحديث برمجية تتبع القضايا :

عملت الوزارة على تحديث موقع محاكم للرفع من فعاليته في تتبع مآل الملفات والقضايا عن بعد والحصول على معلومات آنية ومحينة حتى أثناء انعقاد الجلسات. كما استحدثت إمكانية الاطلاع ولأول مرة على مآل مخالفات السير الملتقطة بواسطة الرادار. وقد مكنت عملية التحديث من ارتفاع عدد مستعملي الموقع، إذ بلغ عدد المستعملين للبوابة منذ انطلاقها سنة 2016 ما يفوق 28 مليون ولوج ، و بلغ خلال سنة 2018 إلى 8 مليون ولوج .

❖ **العمل على تعميم الأداء الإلكتروني قبل متم السنة الجارية على مجموعة من الخدمات الإدارية والقضائية** من قبيل الحصول على نسخة حكم عادية لقرار أو حكم قضائي؛ وعلى مختلف الوثائق والشواهد بدون عناء التنقل إلى بناية المحكمة، وذلك بعد إيجاد حل قانوني تقني للتأكد من هوية الطالب ومدى أحقيته في الحصول على الوثيقة وعدم المساس بحقوق الأفراد أو معطياتهم الشخصية. و قد بلغ مجموع عمليات الأداء الإلكتروني إلى 24.500 عملية أداء .

و أخيرا على مستوى البنية التحتية المعلومياتية المساعدة على التحول الرقمي للإدارة القضائية ، فإن الوزارة تشتغل على عدة محاور تتمثل أساسا في :

1 - **بناء مركز معلومياتي** يستجيب لشروط التحول الرقمي و تعزيزه بأحدث التجهيزات الملائمة وفق المعايير الدولية .

2 - **اعادة هندسة البنية التحتية المعلومياتية** لمسايرة المعلومات الضخمة للإدارة القضائية و ذلك من خلال : اقتناء أجهزة التخزين لبيانات ومعطيات الادارة القضائية و تجديد برنامج استغلال قواعد المعطيات و إنشاء مخزن للمعلومات للقضايا المدنية والزجرية؛

3 - **تهيئ الارضية التقنية للحوسبة السحابية .**

4 - **تقوية الشبكة المعلوماتية والافتراضية :**

و ذلك من خلال تجهيز جميع المحاكم بشبكة معلوماتية وكهربائية مموجة، وقاعة معلوميات محلية، بالمواصفات التقنية العالمية المطلوبة؛ مع تزويد جميع المحاكم بخدمات الانترنت،

5 - **تعزيز الأمن المعلومياتي للوزارة** ، و ذلك من اجل المطابقة مع التوجهات الوطنية لأمن الانظمة المعلوماتية وتنفيذ مشروع للتدقيق الامني الشامل؛

حضرات السيدات و السادة الأفاضل ؛

إن النتائج التي تحققها وزارة العدل في مجال التحديث و الرقمنة و ضمان التحول الرقمي ، يتم اليوم بكفاءات و اطر و سواعد مغربية شابة على درجة عالية من الكفاءة و المهنية ، و يحق لنا أن نفتخر بهذه الكفاءات التي ألمس فيها يوميا روحا وطنية عالية و غيرة على هذه الوزارة و رغبة في التطوير و التقدم إلى الأمام ، فما كان بالأمس يبدو مستحيلا ،أصبح اليوم واقعا محققا .

و كاعتراف بهذا المجهود التي تبذله هذه الأطر في مجال التحديث ، حصلت وزارة العدل قبل يومين على جائزة الامتياز في صنف الخدمات الإجرائية الإلكترونية خلال الحفل الذي نظمته وزارة الإصلاح الإداري و الوظيفة العمومية و ترأسه السيد رئيس الحكومة ، حول الإدارة الإلكترونية في دورتها 12 ، حيث جاء هذا التتويج بفضل خدمة السجل التجاري عبر الخط التي اطلقتها الوزارة ، و خلال سنة 2015 حصلت الوزارة أيضا على جائزتين للتميز خلال الدورة التاسعة المنظمة من طرف نفس الجهة بفضل خدمة السجل العدلي الإلكتروني و التطبيق الهاتفي e justice.

و أستغل هذه المناسبة لأدعوكم للتصفيق بحرارة على فريق العمل الذي يعمل في صمت بمديرية التحديث و المكون من عدد من الأطر الشابة التي يؤطرها الأستاذ عبد الرفيع اررويحن مدير التحديث .

ثالثا . دعم البنية التحتية للمحاكم

اعتبارا للأهمية التي تكتسيها الهيكلة المعمارية وإعداد البنى التحتية للمرفق القضائي في إصلاح منظومة العدالة، فقد واصلت الوزارة خلال سنة 2018 تنفيذ برنامجها الذي إلتزمت به و الرامي إلى توفير فضاءات ملائمة لحسن سير العمل القضائي سواء من خلال تشييد بنايات جديدة للمحاكم وفق هندسة معمارية تراعي الحفاظ على الأصالة و الخصوصية المغربية و تساير التطور الحاصل في مجال البناء و العمران و متطلبات الخدمة القضائية ، أو من خلال تهيئة و توسعة و تجديد بنايات أخرى لجعلها تواكب التطور الحاصل .

واسمحوا لي حضرات السيدات والسادة المستشارومن المحترمون أن أعرض أمامكم منجزات الوزارة في مجال تأهيل البنية التحتية خلال سنة 2018 وكذا المشاريع المبرمجة. (عرض البنايات)

ثالثا : الرفع من نجاعة أداء المحاكم

إن الحديث عن نجاعة أداء المحاكم يقتضي منا التطرق أولا إلى المجهود المبذول في لتصفية القضايا الرائجة و المخلفة ، و تنفيذ الأحكام القضائية و تحصيل الغرامات و الإدانات النقدية .

1 - على مستوى تصفية القضايا الرائجة و المخلفة :

تشهد أعداد القضايا الرائجة بمحاكم المملكة ارتفاعا متزايدا كل سنة، وحرصا على احترام المبدأ الدستوري الخاص بالآجال المعقولة، وضعت الوزارة برنامجا خاصا بمواكبة عمل المحاكم فيما يخص البت في هذه القضايا من خلال وضع شبكة بترتيب المحاكم حسب النجاعة، مع وضع معدلات وطنية لآجال البت في القضايا المسجلة بمختلف أنواعها، كما أولت عناية خاصة للقضايا المزمنة التي تحتاج إلى جهد خاص لتصفيتها وتدارك التأخر الحاصل فيها .

و فيما يلي إحصائيات عن نشاط المحاكم خلال التسعة (09) أشهر الأولى من سنة 2017 :

عدد القضايا الجديدة المسجلة	عدد القضايا الرائجة	عدد القضايا المحكومة
2.081918 قضية	2.751.882 قضية	1.844.608 قضية

و قد بلغت نسبة القضايا المحكومة من القضايا المسجلة بمجموع محاكم المملكة بكل أنواعها 88،47 % .

فيما بلغت نسبة القضايا المحكومة من القضايا الرائجة 66,83 % .

2 - على مستوى تنفيذ الاحكام القضائية :

يحظى موضوع تنفيذ الأحكام القضائية بأولوية خاصة في استراتيجية عمل هذه الوزارة، وفي هذا الصدد، وسعيًا للرفع من وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية، واصلت وزارة العدل خلال سنة 2018 تنفيذ استراتيجيتها لتحسين مؤشرات التنفيذ. و ذلك من خلال تتبع المؤشرات المسجلة بمختلف محاكم المملكة و تحليلها و ربط الإتصال المباشر بكل المتدخلين لتجاوز الصعوبات التي تطرأ .

من جهة أخرى فقد واصلت الوزارة مشاركتها الإيجابية و الفعالة في الاجتماعات الدورية التي تعقدها اللجنة المركزية التي يتراسها السيد رئيس الحكومة و المكلفة بتتبع موضوع التنفيذ ضد أشخاص القانون العام ، و ذلك من خلال تقديم مقترحات و تصورات جديدة ذات طابع تشريعي و تنظيمي تهدف إلى تطوير منظومة التنفيذ ضد أشخاص القانون العام ، كما أن الوزارة تعتزم عقد اجتماع تنسيقي قبل نهاية هذه السنة مع مختلف القطاعات الحكومية و المؤسسات العامة المفتوحة ضدها ملفات تنفيذية و ذلك من أجل بحث أسباب تعثر عمليات التنفيذ، واقتراح الصيغ الممكنة لحلها، مع وضع جدولة زمنية لتصفية المُخَلَّف منها ، مع العلم ان اجتماعا مماثلا عقد خلال هذه السنة مع شركات التأمين خصص لتدارس السبل الكفيلة للرفع من وتيرة التنفيذ لديها و تصفية الملفات القديمة و المزمنة ، و كانت له آثار إيجابية على مؤشرات التنفيذ ، وفي نفس السياق ، فقد انطلقت بمختلف محاكم المملكة حملة لتصفية

المخلف من الملفات التنفيذية يوم 05 نونبر 2018 وستستمر إلى غاية نهاية سنة 2018، حيث تم توجيه منشور بهذا الخصوص إلى السادة المسؤولين القضائيين يوم 29 أكتوبر 2017 بهدف القضاء على المخلف من الملفات التنفيذية، وتصفية الملفات المزمنة وتحسين المؤشرات الرقمية، هذا و أشير لحضراتكم أن فوجا جديدا من المفوضين القضائيين و البالغ عددهم 260 مفوضا قد انهوا تكوينهم الأساسي خلال سنة 2018 ، و تم تعيينهم بمقرات عملهم خلال شهر يوليوز الماضي ،و سيعززون بدون شك الموارد البشرية العاملة بالمحاكم في مجال التبليغ و التنفيذ .

بالإضافة إلى هذه المقاربة التنظيمية، تشتغل وزارة العدل على مقاربة أخرى ذات صبغة تشريعية ، حيث إن مشروع قانون المسطرة المدنية الذي ستتم إحالته قريباً على مسطرة المصادقة، جاء بجملة من المستجدات تهم موضوع تنفيذ الأحكام القضائية .

هذا و إنه إلى غاية نهاية شهر يونيو 2018 بلغت نسبة المنفذ من المسجل بمجموع محاكم المملكة و بكل أنواعها 83،11% ، فيما بلغت نسبة المنفذ من الرائج 47،78%، و وصل المبلغ الإجمالي المنفذ من طرف الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بالمحاكم الإدارية خلال الستة (06) أشهر الأولى من سنة 2017 إلى مليار و ثمانمائة مليون و ثلاثمائة و عشرة آلاف و مئتان وخمسة و سبعون درهما و ثلاثة و عشرون سنتيما (1.800.310.275،23) .

3 - على مستوى تحصيل الغرامات و الإدانات النقدية :

يحظى موضوع التحصيل بأهمية خاصة في استراتيجية الوزارة ، فالامر يتعلق بورش كبير و مهم له علاقة مباشرة بالحفاظ على الأمن القضائي وهيبة الدولة وتحصيل المال العام لفائدة الخزينة العامة وتأكيد الثقة في النظام القضائي وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات .

و في سياق المجهودات المبذولة في هذا المجال ، قامت الوزارة خلال سنة 2018 بإعداد دليل مساطر تحصيل الديون العمومية بكتابة الضبط ، و هو دليل موجه لفائدة أطر و موظفي كتابة الضبط المكلفين بالعملية التحصيل ، و يتضمن شروحات دقيقة و مفصلة لمختلف المساطر و الاجراءات الجاري بها العمل في مجال تحصيل الغرامات و الإدانات النقدية ، و الحلول المعتمدة لعدد من الإشكالات العملية التي تعترض القائمين على التحصيل ، كما يهدف إلى تكريس الممارسات الفضلى و توحيد العمل بين مختلف المحاكم ضمانا للجودة و النجاعة ، و الرفع من إنتاجية الموظفين و أداء وحدات التبليغ و التحصيل ، فضلا عن تيسير عمل لجان المراقبة و التتبع و الرفع من جودة و نتائج أعمالها .

من جهة أخرى فإن الوزارة و في سياق تفاعلها مع الملاحظات و التوصيات التي تضمنها تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2012 في الشق المتعلق بتحصيل الغرامات والإدانات النقدية والمصاريف والصوائر القضائية ، قامت بإعداد مشروع قانون لتعديل مقتضيات المادة 138 من مدونة تحصيل الديون العمومية المتعلقة بالتقادم ، و مشروع قانون لتعديل المادة 22 من القانون المالي لسنة 2011 المحدث للحساب الخاص المسمى: "الصندوق الخاص لدعم المحاكم" .

و في نفس السياق ، و من أجل الرفع من وتيرة التحصيل خلال المدة المتبقية من هذه السنة ، و على غرار حملة تصفية الملفات التنفيذية في المجال المدني ، فقد تم توجيه منشور إلى السادة رؤساء كتابة الضبط بمختلف محاكم المملكة لتنظيم حملة وطنية في مجال تحصيل الغرامات و الإدانات النقدية انطلقت يوم 05 اكتوبر و تستمر إلى غاية نهائية السنة .

هذا و قد بلغ مجموع المداخيل المحصلة من طرف مختلف محاكم المملكة إلى حدود شهر غشت الماضي : 583 404 565,71 درهما ، تتوزع بين رسوم قضائية أصلية و تكميلية و غرامات و إدانات نقدية و صوائر المساعدة القضائية .

رابعا : تخليق منظومة العدالة

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تعتمد الحكامة الجيدة على تخليق منظومة العدالة التي تعد من المرتكزات الأساسية لتحصينها من مظاهر الفساد والانحراف، لما لذلك من آثار على تعزيز ثقة

المواطن وتكريس دورها في تخليق الحياة العامة، ودعم وإشاعة قيم النزاهة ومبادئ ربط المسؤولية بالمحاسبة والحكامة الجيدة، المبنية على ربط الإنجازات بالأهداف المحددة.

1- تخليق الحياة المهنية بقطاع العدل :

واصلت الوزارة خلال سنة 2018 تنفيذ البرامج والأوراش التي تم فتحها من قبل، والتي تروم تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، وإعداد الإطار القانوني لتعزيز آليات الجزاء لضمان نزاهة وشفافية منظومة العدالة، وتعزيز مبادئ الشفافية والمراقبة والمسؤولية في المهن القضائية.

و لتنزيل الاستراتيجية المتعلقة بالتخليق ، تعتمد الوزارة على الآليات المتوفرة لديها و المتمثلة في المفتشية العامة ، و عدد من الأقسام و المصالح التابعة لمديرية الموارد البشرية و مديرية الميزانية و المراقبة و مديرية الشؤون المدنية .

و كما لا يخفى عليكم فإنه بعد الاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية ، كان لزاما علينا في وزارة العدل إعادة بناء و هيكلة المفتشية العامة الخاصة بالوزارة و التي ستمارس مهام التفتيش الإداري و المالي للمحاكم ، حيث تم تعيين أول مفتش عام جديد على رأس هذه المفتشية في ظل التحول المؤسساتي الذي حصل سنة 2017 ، و كان ذلك بتاريخ 03 ماي 2018 ، و تم وضع إطار قانوني محكم لعمل هذه المؤسسة يضمن أداءها لمهامها بكل فاعلية و نجاعة ، حيث تضمن مشروع قانون التنظيم القضائي المصادق عليه من طرف مجلسكم الموقر مقتضيات قانونية تحدد اختصاصات هذه المفتشية و طريقة تدبيرها لمهامها و علاقتها بمختلف المتدخلين .

و رغم انشغال هذه المؤسسة بتحديات التأسيس و وضع اللبنات و الأسس التي تمكنها من الإنطلاق في مباشرة مهامها بشكل عادي و طبيعي و سلس ، فقد أنجزت خلال الفترة الممتدة من شهر ماي 2018 إلى منتصف أكتوبر 2018 عددا من مهام التفتيش تمثلت في إجراء أبحاث في وقائع همت 04 محاكم ابتدائية ، كما استقبلت خلال نفس الفترة 187 شكاية معظمها من طرف مواطنين، عملت على دراستها وتحليلها و اتخاذ القرارات اللازمة بشانها مع إخبار المشتكين بالمآل ، و انكبت على تتبع التوصيات التي تضمنها تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2012 حول تحصيل الغرامات والإدانات النقدية والمصاريف والصوائر القضائية ، حيث أعدت بشأنها مقترحات تمت ترجمتها إلى مشاريع قوانين و قرارات .

و أستغل هذه المناسبة للتاكيد على إلتزامنا بوضع أجل محدد لا يتجاوز 60 يوما للإجابة عن شكاوى المواطنين، و نشر التقارير الموضوعاتية التي ستعدها المفتشية العامة للوزارة حول عدد من المواضيع و الإشكالات المرتبطة بمنظومة العدالة ، انسجاما مع الدور الجديد الذي ستضطلعه به هذه المؤسسة.

من جهة أخرى ، و في إطار أعمال المراقبة قامت الوزارة خلال هذه السنة بتفقد عدد من المحاكم الابتدائية لمراقبة شعب الحسابات والصناديق والمحجوزات الثمينة ووحدات التبليغ والتحصيل بها ، و تم إنجاز تقارير بشأن تلك العمليات ، و هي الآن قيد الدراسة لترتيب الآثار القانونية اللازمة .

أما على مستوى معالجة الملفات التأديبية ، فقد عملت الوزارة إلى حدود 2018/09/30 على معالجة عدد من الملفات المترتبة عن إخلالات مهنية أو متابعات قضائية ، حيث بلغ عدد الملفات التأديبية المفتوحة بناء على متابعات قضائية إلى 89 ملفا ، و بلغ عدد الملفات التأديبية المفتوحة بناء على إخلالات مهنية إلى ملف واحد (01) ، أي ما مجموعه 90 ملفا .

وصدرت بهذا الخصوص عقوبات تأديبية في حق 06 موظفين، توزعت بين التوبيخ والإنذار و الحذف من لائحة الترقي و القهقرة من الرتبة والحرمان المؤقت من كل أجرة باستثناء التعويضات العائلية .

2- تخليق المهن القضائية

واصلت وزارة العدل خلال سنة 2018 تنزيل استراتجيتها في مجال تخليق المهن القضائية ، حيث ركزت هذه الاستراتيجية على تعزيز مبادئ الشفافية والمراقبة والمسؤولية في هذه المهن ، تكريسا لمبدأ تخليق الحياة العامة وتحصين هذه المهن ضد مختلف أسباب الفساد، و فيما يلي إحصائيات مختصرة عن المتابعات التأديبية و الزجرية التي تم تحريكها في حق المنتسبين إلى المهن القضائية إلى حدود شهر أكتوبر 2018 :

المهنة	المتابعات التأديبية	المتابعات الزجرية
المحاماة	10	02
المفوضين القضائيين	41	10

التراجمة	01	01
الخبراء	21	00
الموثقون	28	15
العدول	12	66

خامسا : التعاون الدولي في مجال العدالة

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عرف مجال التعاون الدولي بوزارة العدل خلال سنة 2018 تطورا كبيرا ودينامية مكثفة ، حيث ارتكزت استراتيجية الوزارة في هذا المجال على التعريف بالتجربة المغربية المتفردة في مجال الإصلاح الدستوري، وإصلاح منظومة العدالة والمنظومة القانونية

المؤطرة لمجال الحقوق والحريات وكذا المجهودات التي تبذلها الوزارة في هذا المجال، مع خلق جسور التعاون والتنسيق مع مختلف الشركاء الدوليين لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المقارنة، وهوما ساهم في إعطاء إشعاع قوي للمملكة بالخارج، وإقبال مكثف على زيارتها من طرف عدد كبير من وزراء العدل بدول أجنبية صديقة، وذلك من أجل التعرف عن قرب على هذه التجربة وإبرام شراكات وتوقيع مذكرات تفاهم تهم مجال العدالة، في شقيها التقني والقضائي .

وفي هذا الإطار ، و إلى حدود نهاية نونبر 2018 تم تعزيز التعاون الثنائي مع مجموعة من الدول الإفريقية والأوروبية و العربية حيث استقبل وزير العدل مجموعة من الوزراء و الشخصيات القانونية العاملة في مجال العدالة ويتعلق الأمر ب :

-وفد عن مجلس الدولة الإيطالي بتاريخ 22 يناير 2018 .

-النائب العام لجمهورية السودان بتاريخ 29 يناير 2018 .

-وزير العدل حارس الأختام بجمهورية السينغال بتاريخ 15 فبراير 2018 .

-وزير الدولة المكلف بالوظيفة العمومية بجمهورية غانا بتاريخ 20 فبراير 2018.

-وزير العدل بالجمهورية التونسية بتاريخ 20 فبراير 2018 .

-السيدة الكاتبة العامة لمجلس أوروبا بتاريخ 11 أبريل 2018 .

-وزير الشؤون الخارجية بمملكة هولاندا بتاريخ 20 أبريل 2018 .

-رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية إيرلاندا بتاريخ 02 ماي 2018 .

-النائب العام بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 02 ماي 2018 .

-رئيس مجلس الدولة الإيطالي بتاريخ 27 يونيو 2018 .

-رئيس المحكمة العليا بجمهورية الصين الشعبية نائب رئيس الحزب الشيوعي الصيني بتاريخ 21 شتنبر 2018.

- رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 07 أكتوبر 2018 .

-نائب وزير العدل بجمهورية الصين الشعبية بتاريخ 17 أكتوبر 2018 .

-وزيرة العدل بمملكة إسبانيا بتاريخ 30 أكتوبر 2018 .

من جهة أخرى ، قمنا بعدد من الزيارات إلى عدد من الدول الصديقة و الشقيقة حيث كانت هذه الزيارات فرصة لتعزيز أواصر التعاون مع تلك الدول في مجال العدالة ، و التعريف بمشروع الإصلاح الذي نعمل على تنزيله و الأوراش الكبرى التي فتحتها المملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله ، و هكذا :

- قمنا بتاريخ 06 فبراير 2018 بزيارة عمل إلى دولة الكويت ، حيث كان اللقاء مع وزير العدل الكويتي و مدير معهد الكويت للدراسات القضائية و القانونية و رئيس مجلس القضاء الكويتي و النائب العام .

- و بتاريخ 05 مارس 2018 قمنا بزيارة عمل لفرنسا حيث تم التوقيع على إعلان نوايا مشتركة مع وزيرة العدل حافظة الأختام الفرنسية .

- و بتاريخ 09 ماي 2018 قمنا بزيارة عمل لكندا .

- و بتاريخ 07 يونيو 2018 قمنا بزيارة عمل إلى الجمهورية التونسية و تم التوقيع على برتوكول اتفاق يتعلق بخطة عمل في مجال إدارة القضاء مع وزارة العدل التونسية .

- و بتاريخ 03 شتنبر 2018 قمنا بزيارة عمل لجمهورية بوركينافاصو حيث تم توقيع اتفاق تعاون مع وزارة العدل بإشراف الوزير الأول البوركينابي .

- و بتاريخ 19 أكتوبر 2018 قمنا بزيارة عمل إلى إيطاليا للمشاركة في أشغال الجمعية العامة للجنة البندقية و الإلتقاء برئيس مجلس الدولة الإيطالي و وزير العدل الإيطالي .

و خلال الأسبوع الثاني من شهر نونبر الماضي قمنا بزيارة عمل إلى دولة الهند حيث كانت الفرصة للقاء كل من وزير العدل و وزير الدولة في الشؤون الداخلية و وزير الدولة في الشؤون الخارجية ، و توقيع اتفاقيات للتعاون القضائي معهم تهم المجالات المدنية و التجارية و الجنائية و تسليم المجرمين ، إضافة إلى حضور فعاليات المؤتمر الدولي للعدالة الذي عقد بمدينة لاكناو الهندية .

هذا و قد شكل مؤتمر مراكش الذي عقد أيام 02 و 03 و 04 أبريل من سنة 2018 تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله تحت شعار استقلال

السلطة القضائية بين ضمان حقوق المتقاضين و احترام قواعد سير العدالة ، و حضره 40 وزير عدل من مختلف دول العالم و مثلهم من رؤساء المجالس العليا للقضاء و رؤساء النيابات العامة من 77 دولة إضافة إلى عدد كبير من سامي الشخصيات و الخبراء و الأكاديميين و الحقوقيين و الجمعويين و الإعلاميين و السياسيين و النقابيين بما ناهز 1500 مشارك و مشاركة ، شكل هذا المؤتمر محطة أساسية لتدارس القضايا و الإشكالات القانونية الراهنة ، و فرصة لتلاقح الأفكار و تداول الرؤى و تبادل التجارب بما يسهم في تطوير آليات العمل في مجال العدالة ، كما كان فرصة لعرض التجربة المغربية في مجال تنزيل استقلال السلطة القضائية و المجهودات المبذولة لإصلاح منظومة العدالة ، و على هامش هذا المؤتمر تم التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون مع مجموعة من الدول الصديقة و الشقيقة همت التعاون التقني و القضائي مع وزارات العدل بكل من اسبانيا و بلجيكا و هولاندا و الهند و هنغاريا ، كما تم استقبال عدد من وزراء العدل المشاركين بالمؤتمر و بحث سبل تعميق و تمتين أواصر التعاون مع دولهم و يتعلق الامر بكل من كندا و نيجيريا و اليمن و أذربيجان و الكويت و ليبيا و رومانيا و رواندا و غينيا الاستوائية و بوركينافاصو و قطر و النيجر و صربيا و الكونغو و الغابون و تركيا و البرتغال و مالي و غامبيا و السودان و أفغانستان و جنوب السودان .

سادسا : تأهيل الموارد البشرية ودعم العمل الاجتماعي

تتوفر وزارة العدل على رأسمال بشري مهم من حيث أعداد الموظفين، ومتنوع من حيث الكفاءات يغطي حاجيات المحاكم ب 21 دائرة قضائية بالمملكة، بالإضافة إلى باقي الوحدات الإدارية المركزية واللاممركزة للوزارة.

وتعمل الوزارة بشكل مستمر على تطوير وتثمين هذا الرأسمال البشري من خلال عدة إجراءات تروم استثماره بالشكل الأمثل.

و في هذا الإطار قامت الوزارة خلال سنة 2018 بتوظيف 160 موظفا جديدا في عدد من التخصصات ، كما قامت بتسوية 688 وضعية مالية للموظفين الناجحين في إطار امتحانات الكفاءة المهنية التي أجريت سنة 2017 ، و أشرفت على المباريات المهنية التي اسفرت عن نجاح 550 موظفا ، و نظمت امتحانات الكفاءة المهنية الخاصة بالمهندسين و المهندسين المعماريين ، في انتظار تنظيم امتحانات الكفاءة الخاصة بموظفي هيئة كتابة الضبط قبل نهاية سنة 2018 .

و في نفس السياق تمت خلال سنة 2018 ترقية 542 موظفا في الدرجة ، و 6329 موظفا في الرتبة و 181 موظفا في الرتبة الاستثنائية و ترسيم 847 موظفا

أما على مستوى تدبير حركية الموظفين ، فإن الوزارة و حرصا منها على التوفيق بين المصلحة العامة من خلال توفير العدد الكافي من الموظفين بكل محاكم المملكة، وبين مصلحة الموظفين واستقرارهم الاجتماعي والعائلي والنفسي، فقد عملت خلال سنة 2018، بتوافق مع الفرقاء الاجتماعيين، على تطبيق معايير واضحة ودقيقة لمعالجة طلبات الانتقال ، و اعتمدت المعالجة الإلكترونية لهذه الطلبات و التي مكنت من التوفر

على لوحة قيادة مفصلة وواضحة، بالإضافة إلى إصدار دورية جديدة بتاريخ 27يوليوز 2018 بناء على مقاربة تشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين خلال جلسات الحوار القطاعي .

حضرات السيدات و السادة المحترمون ؛

إن تدبير قطاع الموارد البشرية بوزارة العدل سواء على مستوى الإنتقالات او الترقيات أو معالجة كل المشاكل التي تطرأ ، يتم وفق مقاربة تشاركية تتميز بحضور و مشاركة الفرقاء الاجتماعيين الفاعلين بالقطاع ، و في هذا الإطار أؤكد لحضراتكم انه من منطلق حرصنا على ضمان استمرارية مرفق العدالة و تقديم خدمة قضائية جيدة للمتقاضين فإننا حريصون كل الحرص على تحقيق السلم الاجتماعي بقطاع العدل و ذلك من خلال الانفتاح على كل التمثيليات النقابية و الاستماع إلى مقترحاتها و مطالبها و معالجة مختلف الملفات المطلبية .

وفيما يلي احصائيات مفصلة عن قطاع الموارد البشرية بوزارة العدل :

- **عدد قضاة المملكة إلى حدود 30 أكتوبر 2018 : 4229 قاضيا منهم 1034 قاضية ، و 3195 قاض.**

- **عدد موظفي وزارة العدل إلى غاية 30 أكتوبر 2018 : 14179 موظفا منهم 7189 من الذكور بنسبة 50،07% ، و 6990 من النساء بنسبة 49،03% .**

و إلى جانب الرأسمال البشري الذي تتوفر عليه وزارة العدل ، فإن هذه الوزارة تقوم أيضا بالإشراف على المهن القضائية المساعدة للقضاء ويتعلق الأمر بـ المحاماة والمفوضين

القضائيين والخبراء والتراجمة والموثقين والعدول، وذلك من خلال الأقسام والمصالح التابعة لمديرية الشؤون المدنية بالوزارة، كما تقوم بوضع ومراجعة كافة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمهن المذكورة، وتنظيم كافة المباريات والامتحانات المهنية المتعلقة بها، مع تتبع وضعية المهنيين الإدارية والمهنية ، وأستغل هذه المناسبة لأؤكد لحضراتكم أن وزارة العدل تشتغل حاليا على إجراء مراجعة شاملة للقوانين المنظمة للمهن القضائية لتواكب التطور الذي تعرفه الساحة القضائية حاليا ، و سنعمل على إحالة مشاريع القوانين المنظمة لهذه المهن على البرلمان قصد المصادقة عليها خلال الولاية التشريعية الحالية إن شاء الله .

وفيما يلي معطيات مفصلة عن عدد المنتسبين للمهن القضائية إلى حدود 30 شتنبر 2018:

المحامون	**12230**
المفوضون القضائيون	1654
التراجمة المقبولين لدى المحاكم	340
الخبراء القضائيون	3343
الموثقون العصريون	1814
العدول	2865
النساخ	665

و لا يمكن أن أترك هذه الفرصة تمر دون التذكير بالحدث التاريخي الذي ميز مهنة خطة العدالة خلال سنة 2018 ، حيث إنه بعد تكليف جلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده لوزير العدل للإنكباب على دراسة موضوع ولوج المرأة لمهنة عدل ،

و إحالة المسألة على المجلس العلمي الأعلى الذي أفتى بجواز ممارسة المراة لهذه المهنة الجليلة ، صدرت التعليمات الملكية السامية لوزير العدل لتنزيل مضامين هذا القرار ، حيث تعبأت الوزارة بكل مسؤولية لتنظيم مباراة لولوج خطة العدالة ، و التي أسفرت عن نجاح 800 متبار منهم 299 من النساء بنسبة 37،38 % ، و 501 من الذكور بنسبة 62،62 % ، و قد شرع هذا الفوج في قضاء فترة التكوين الأساسي يوم الإثنين الماضي 17 دجنبر و التي ستستمر لمدة سنة كاملة تتوزع بين تكوين نظري و آخر عملي، و اعطينا إشارة الإنطلاق الرسمي لهذا التكوين في حفل نظم بالمناسبة بالمعهد العالي للقضاء في اليوم المذكور .

هذا و قد حرصنا في وزارة العدل ، و لأول مرة **على أن لا يكون** هذا التكوين مركزيا **بل جهويا** على مستوى الدوائر الإستئنافية التي يقطن بها العدول المتمرنون ، و ذلك مراعاة للعدد الكبير لهؤلاء العدول ، و تخفيفا عليهم من تكاليف و مشقة التنقل إلى العاصمة الرباط و قضاء فترة التكوين بها . و إننا حريصون كل الحرص على متابعة التفاصيل الدقيقة للتكوين الأساسي الذي سيخضع له هذا الفوج و توفير كل الإمكانات المادية و البشرية و اللوجستيكية حتى نضمن له تكوينا عاليا يساهم في الإرتقاء بهذه المهنة و تبويئها المكانة اللائقة داخل المجتمع .

حضرات السيدات و السادة الأفاضل ؛

إن الوزارة و حرصا منها على تنمية الكفاءات بقطاع العدل وتأهيل الموارد البشرية العاملة به، فقد واصلت خلال سنة 2018، إهتمامها بموضوع التكوين الأساسي و التكوين المستمر و ذلك بالتنسيق مع المعهد العالي للقضاء ، و في هذا الإطار استقبل المعهد بتاريخ 2018/05/29 الفوج 43 من الملحقين القضائيين الذي يتكون من 140 ملحقة وملحقا قضائيا، إضافة إلى ثلاث مستمعي عدالة من دولة السودان وست مستمعي عدالة من دولة اليمن.

أما الملحقون القضائيون المنتمون للفوج 42 ، فإن فترة تكوينهم قد شارفت على الإنتهاء و من المتوقع أن يتخرج هذا الفوج خلال الربع الأول من السنة المقبلة إن شاء الله.

أما بخصوص التكوين المستمر ، فإنه على المستوى البرنامج الوطني فقد استفاد من دورات هذا التكوين 607 قاض وقاضية إ و ذلك إلى غاية 26 اكتوبر 2018 ، في حين استفاد 136 قاضية و قاض من التكوين المستمر المنجز على المستوى الجهوي .

و بخصوص الخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدة قضاة وموظفي قطاع العدل من طرف المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية، فقد عملت هذه المؤسسة في إطار الاعتمادات المبرمجة في ميزانيتها إلى اتخاذ العديد من التدابير في مجالات تدخلها ، تشمل توفير منح وقروض السكن بشروط ميسرة تتحمل فيها المؤسسة جزءا من نسبة الفائدة ، و توفير التغطية الصحية التكميلية للمنخرطين ، إضافة إلى توفير خدمات النقل و منح إعانات و منح متنوعة و مختلفة .

حضرات السيدات والسادة المحترمون ؛

تلكم نظرة موجزة عن منجزات وزارة العدل خلال سنة 2018 ، و التي نعتبرها محصلة جد إيجابية تكرس الاستمرار على درب الإصلاح العميق و الشامل لمنظومة العدالة ، و تؤسس لقاعدة صلبة و متطورة و متكاملة لهذه المنظومة و التي سنعمل بدعمكم ، و دعم كل الشرفاء في هذا الوطن على مواصلة ورش الإصلاح فيها ، تجسيدا للإرادة الملكية و تنزيلا لبرامج و مخططات الحكومة المعبر عنها في التصريح الحكومي، و اسمحوا لي حضرات السيدات و السادة أن أجدد شكري لكم على حضوركم المكثف و تفاعلكم الإيجابي مع المجهودات التي نبذلها في هذا الورش الإصلاحي الكبير و المهيكل ، و انخراطكم الصادق لإنجاح مختلف أوراش الإصلاح التي يعرفها المغرب في كل المجالات ، و التي جعلت من بلدنا و بشهادة جل الدول و المنظمات و المؤسسات الدولية يخطو خطوات عملاقة في مجال الإصلاح الدستوري و السياسي و الاقتصادي و الحقوقي ، فكان بحق نموذجا متفردا و استثناء حقيقيا . و إنها لفرصة أجدد من خلالها التأكيد على انفتاح وزارة العدل على مبادرات المجتمع المدني و الرغبة الحقيقية و الصادقة في تمتين أواصر التعاون المثمر معكم ، و التواصل بشأن كل القضايا التي تدخل ضمن اختصاص هذه الوزارة ، آملا ان يوفقنا الله جميعا لخدمة بلدنا و مواطنينا ، لنكون عند حسن ظن مولانا امير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده .

و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون ، صدق الله العظيم ،

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته .